مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

العدد السادس
September 2022 سبتمبر

دور لجنة المراجعة بإدارة المصارف وأثره على المراجعه الداخلية للمصارف التجارية الليبية

(دراسة ميدانية على المصارف التجارية بالمنطقة الغربية بليبيا)

د- عبد اللطيف الهادي امحمد أحمد أ- حنان الشيباني خليفة أحمد
abdalatefa67@gmail.com
كلية أم الربيع للعلوم والتقنية صرمان / قسم العلوم الإدارية والمالية

ملخص الدراسة :-

قد ظهرت فكرة تكوين المراجعة بالشركات المساهمة كبيرة الحجم في العديد من الدول المتقدمة ، وتمثل المصارف أحد أهم أشكال الشركات المساهمة كبيرة الحجم والتي تتعرض للعديد من المخاطر بخلاف المخاطر التي تتعرض لها الشركات المساهمة الاخرى وترجع طبيعة المخاطر في البنوك إلى المخاطر المرتبطة بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها ، لذا فانه يجب أن يكون لدى كل بنك أنظمة رقابة داخلية جيدة لتقويم ملاءة رأس المال والاحتياطيات ، وذلك في ضوء المخاطر التي يتعرض لها البنك وخطة عمله المستقبلية، وتعتبر إدارة المراجعة الداخلية من أهم الوسائل الرقابية في العصر الحديث على جميع أعمال البنك التي تتم داخل أقسامه المختلفة ، فالمراجعة الداخلية هي القسم المنوط به مراقبة تنفيذ كافة أساليب وتعليمات جميع العمليات المصرفية وتوجيه العاملين بالبنك إلى ما يكفل صحة وسلامة وانتظام العمل وتصحيح وتسوية واستيفاء ما قد يكون هناك من أخطاء أو نقص ، وكذلك توجيههم إلى كل ما يرفع مستوى الأداء المالى للبنك ..

The role of the audit committee in the management of banks and it impact on the internal audit of Libyan commercial banks

Summary of the study

The idea of the composition of audits with large-scale shareholders has emerged in many developed countries. Banks representing one of the most important forms of large-scale shareholders and They are exposed to many risks other than those of other joint stock companies due to the nature of each bank has to have good internal control systems to evaluate capital solvency and reserves. On all of the Bank's work within its various departments, internal audit is the department entrusted to it Regular work, correction, resolution and satisfaction of possible errors or shortcomings, as well as orientation to everything.

المقدمة:-

تحاول هذه الورقة إظهار الدور الكبير الذي تقوم به المراجعة من خلال دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية بليبيا آخذين في الاعتبار طبيعة الجهاز المصرفي لما له من تأثير على مجريات الأحداث الاقتصادية والمالية في الدولة.

بالرغم من تعدد مهام وواجبات لجان المراجعة، إلا أن مهمة قيام تلك اللجان بدراسة وتقييم الرقابة الداخلية ، وتقديم التقارير الموثقة واللازمة بشأنها ، وماتراه من توصيات لازمة للارتقاء بدرجة كفاءة أدائها يعتبر من المهام الرئيسية وذات الأولوية الواضحة لتلك اللجان، ومن هنا تزايدت الدراسات و التقارير والإصدارات المهنية علي أهمية هذه المهمة من مهام لجان المراجعة، حيث ينظر إلي نظام الرقابة الداخلية علي أنها إحدى أهم أدوات لجان المراجعة في مجال قيامها بالتحقق من عدالة وسلامة إفصاح القوائم المالية عن حقيقة مركزها المالي ونتائج أعمالها، وخلوها من أساليب الاحتيال المالي .ولذلك تم تخصيص هذا لدراسة،الى مفهوم وأهداف وأنواع الرقابة الداخلية ، وأهمية الرقابة الداخلية بالمصارف، والدور المتوقع من لجان المراجعة تجاه الرقابة الداخلية.

الدراسات السا بقة :-

دراسة : بصفر (2007) بعنوان :- الدور الذي تقوم به لجان المراجعة فى تفعيل الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة السعودية من خلال القوائم المالية، ونظام الرقابة الداخلية، والمراجع الخارجي ومن نتائج الدراسة أن يوجد دور رئيسى للجان المراجعة في تفعيل الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة السعودية من خلال الإشراف والرقابة على نظام الرقابة الداخلية مما قد يساعد على حماية أصول الشركة وحقوق المساهمين والمستثمرين، إلا أنه لا يوجد دور للجان المراجعة في تفعيل الإجراءات الحاكمة من خلال الإشراف والرقابة على القوائم المالية، وأوصت الدراسة بتفعيل الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة السعودية من خلال الاهتمام بدور لجان المراجعة الإشرافي والرقابي، كما أوصت بضرورة العمل على الربط بين الهيئات والمنظمات ذات العلاقة لعدم تعارض المصالح بينهم.

دراسة : الجندى ،(2010)بعنوان :- ماهية لجنة المراجعة من حيث تشكيلها وأهدافها والمسئوليات الملقاة عليها ،ومن نتائج الدراسة أن لجنة المراجعة تساعد مجلس الإدارة في تنفيذ مسئولياته القانونية بكفاءة وفاعلية أكبر خاصة في مجالات النظم المحاسبية والرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية ،كما يؤدي وجود لجنة المراجعة إلى زيادة الموضوعية والثقة في التقارير المحاسبية وجميع ما يصدر عن المصرف من معلومات مالية ، كما تعمل لجنة المراجعة على زيادة فاعلية نظم الرقابة الداخلية بما تتضمنه من رقابة مالية ورقابة إدارية ومراجعة داخلية. وقد اوصت الدراسة بإنشاء ودعم استقلال إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية باعتبارها آليات هامة لزيادة فاعلية لجان المراجعة .

دراسة خلاط ومصلى (2014) بعنوان:- دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية ،ومن نتائج الدراسة أن هناك اتفاق بين المشاركين في الدراسة على أن تشكيل لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية يسهم في دعم وكفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية ،وقد أوصت الدراسة بأنه يجب أن يتم تفويض لجنة المراجعة ببحث كافة الأمور المتعلقة بدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والتي من بينها تبعية إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة في الهيكل التنظيمي ،وكذالك إجراء فحص دوري لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية.

دراسة يعقوب والأسمري (2020) بعنوان :- الدور التكاملي بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس والمراجعين الداخليين في عدد من الشركات المساهمة وكذلك المراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة الكبرى لاستطلاع آراءهم والوصول إلى استنتاجات تساهم في حل مشكلة الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إن التكامل بين نظام المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يفيد في فهم نظام الرقابة الداخلية وتقليل التكاليف والازدواجية في الجهود وتعزيز التواصل الفعال والمنتظم لتنفيذ عملية المراجعة، كما أن لهذا التكامل دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ومن ثم يساعد في تحقيق مصداقيتها.

مشكلة الدراسة:-

يعتبر الجهاز المصرفي السند الضروري لتنمية القطاعات الانتاجية في اقتصاديات الدول ، لأهمية الدور الذي يلعبه في تجميع المدخرات المختلفة، وتعبئتها في القنوات الاستثماريه بمختلف أشكالها، مما يساهم في الدفع بعجلة التنمية في المجتمع من خلال تمويلها للعديد من المشاريع الاقتصادية والتنموية ،حيث تقوم المصارف بدور هام في مجال الوساطة المالية، إذ تتلقي الودائع والتي تمثل نسبة كبيرة من مدخرات المجتمع ، ولذلك أكد كلا من كتيب إرشادات الحكم المؤسسي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، و دليل الحوكمة للمصارف العاملة في ليبيا وإدارة الرقابة علي المصارف والنقد على أن أهداف لجنة تتمثل بصفة أساسية في الرقابة علي عدالة وشفافية البيانات المالية والا فصاحات والإيضاحات المتممة لها، بالإضافة الي التأكد من كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات الضبط الداخلي للمصا رف.

واستنادا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة :دور لجنة المراجعة في تأثيرها على اداء الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية؟

أهداف الدراسة:-

وتهدف هده الدراسة الى تحقيق ما يلى :-

1- إبراز مدى أهمية لجنة المراجعة بالمصارف التجارية الليبية.
2- بيان كيفية تطوير أداء لجنة المراجعة في المصارف الليبية.
3- دراسة أثر أداء لجنة المراجعة علي الرقابة الداخلية في المصارف الليبية.

فرضيات الدراسة:-

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم وضع الفروض التالية:

الفرض الأول :-

فرض العدم : لا توجد أهمية لتشكيل لجنة المراجعة بالمصارف التجارية الليبية .

الفرض البديل : توجد أهمية لتشكيل لجنة المراجعة بالمصارف التجارية الليبية .

أهمية الدراسة:-

ترجع أهمية الدراسة بشكل عام الى اهتمام المنظمات المهنية المختلفة والدول المختلفة بموضوع لجان المراجعة خاصة بعد الأزمات الاقتصادية المعاصرة والتى أصبحت موضع اهتمام دولي متنامي والتى أعقبها تداعيات عديدة فى سوق المال تجلت فى الفساد المحاسبي أو الإداري و ضعف آليات الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية، وبالتالي أصبحت هناك حاجة

ملحة إلى تشكيل لجان المراجعة في شركات المساهمة وذلك لحماية مصالح المساهمين ولدعم الهيكل الرقابي لهذه الشركات من أجل مواجهة احتمالات الخلل أو ضعف الثقة فى النظام الرقابي ولتحسين عملية إعداد التقارير المالية وإضفاء الثقة والمصداقية عليها كأساس لاتخاذ القرار الاستثماري، لذا تعد الدراسة امتداد للبحوث السابقة المتعلقة بدراسة دور لجان المراجعة فى تحسين كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية .كما يمثل هدا الموضوع أهمية كبيرة (بشكل خاص) بالنسبة للمصارف التجارية الليبية والبيئة الليبية بشكل عام حيث لم تحظى لجان المراجعة فى البيئة الليبية بالإهتمام الكافء بتحسين فعالية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية.

منهجية الدراسة:-

يتم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة علي استخدام المنهج العلمي المعاصر الذي يمزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي –وذلك في محاولة وضع إطار علمي لأبعاد إشكالية الدراسة محل البحث وأهدافها وذلك عن طريق المسح المكتبي للكتب والدوريات العلمية الخاصة بلجان المراجعة ونظم الرقابة الداخلية.

حدود الدراسه:-

تقتصر هذه الدراسة علي معرفة أداء لجنة المراجعة وتأثيرها علي نظم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية.

الاطار النظرى

الرقابة الداخلية (مفهومها- أهدافها- أنواعها).

حظيت الرقابة الداخلية منذ أمد طويل باهتمام كل من إدارات المنشآت الاقتصادية والجهات الرقابية المختلفة والمراجعين، فوجود الرقابة الداخلية يعد أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة لضمان المحافظة علي أموال الشركة، وتحقيق أهدافها واستغلالها مواردها الاستغلال الأمثل.

اولاً: مفهوم الرقابة الداخلية :-

تناول الكثير من الكتاب والباحثين مفهوم الرقابة الداخلية ، وفى بادية الامر كان ينظر للرقابة الداخلية أو الضبط الداخلي على انها تمثل الإجراءات والطرق المستخدمة في النشاط للمحافظة علي النقدية والأصول الأخرى واكتشاف الأخطاء للمحافظة علي دقة السجلات، ولكن فيما بعد تعددت تعريفات الرقابة الداخلية وذلك لتوسع نطاقها ومفهومها ليصبح أكثر شمولية كالتالي :-

حيث عرفها (الواردات ،2006،ص123) بأنها "كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشاة لحماية أصولها للتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية ، ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المنشاة وتحقيق الفعالية .

فحين عرفها مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي (AICPA) بأنها " خطة لتنظيم الإجراءات اللازمة لحماية الأصول التي تتملكها الوحدة وحفظ السجلات والدفاتر المالية" (الدهراوى و السرايا،2006،ص229)

كما عرفها معيار المراجعة الدولي (315) سنة 2009م بأنها " العملية التي يقوم الأشخاص المكلفون بالرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف منشأة ما فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقرير المالي وفعالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية .

فحين عرفها (AICPA,SASNO.1,1973) بأنها"عبارة عن خطة تنظيمية للمنظمة تشمل كافة الطرق والاساليب التي تتبعها من أجل حماية أصولها والتأكد من دقة وامكانية الاعتماد علي بياناتها محاسبياً وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية ((لطفى ،1998،ص4).

| ومن خلال ما سبق عرضه من تعريفات للرقابة الداخلية يرى الباحثان أن الرقابة الداخلية تعد جزء مهماً من كل نظام من أنظمة الادارة لتنظيم عملياتها وليس نظاماً مستقلاً في الوحدة، وان الوحدات التي تمتلك نظام رقابة داخلية جيد وفاعل أنما يعني امتلاكها كادر من الافراد على مستوى عال من الكفاءة والالتزام بالسياسات والاجراءات الادارية للمحافظة على موجودات الوحدة، وتقديم معلومات ادارية ومالية موثقة، و دقة السجلات المقدمة، وتحسين الكفاءة التشغيلية ، وعلى الادارة ان تكون جادة في متابعة نظام الرقابة الداخلية بهدف تطوير النظام وجعله ملائما للتطورات البيئية.

ثانياً :أهداف الرقابة الداخلية :-

من خلال ما سبق عرضه من تعريفات متعددة للرقابة الداخلية يمكن تحديد أهداف الرقابة الداخلية في (عبد الله،2000، ص 229) (الإدريسي ،،ص 28:27):

1- التنظيم لتوضيح السلطات والصلاحيات وتحديد المسؤوليات.

2- حماية الأصول من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة علي حقوق الغير .

3- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتي يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسيات والقرارات الإدارية

4- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وزيادة الفعالية .

5- تشجيع الالتزام بالسياسيات والقرارات الإدارية .

6-العمل علي الوقوف علي المشكلات والعقبات التي تعترض انسياب العمل التنفيذي ، ومن ثم توفير بدائل واساليب حديثة لحلها

ثالثاً :أنواع الرقابة الداخلية :- يمكن التمييز بين نوعين من الرقابة الداخلية هما:

1- الرقابة الداخلية الإدارية : وتتضمن رقابة السياسات الإدارية والإجراءات السابق وضعها في الخطة التنظيمية التي توضح المستويات الإدارية والوظائف الإدارية وخطوط السلطة والمسؤولية، والتي تضمن سلامة القرارات التي تم اتخاذها وجدواها للمشروع، وتقييم مدي كفاءة إدارة الأعمال والأنشطة بما يتفق والسياسات الإدارية المناسبة (الصحن والسريا،1998،ص 154)

2-الرقابة الداخلية المحاسبية : وتتضمن كل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً وترتبط مباشرة بحماية الأصول ومدي الوثوق من السجلات المالية وما تنتجه من بيانات وتقارير ومن وسائل هذه الرقابة ضرورة الفصل بين الأصل والسجل ، والحماية المادية للأصول واستخدام المراجعة الداخلية (خشارمة، 2001،ص5)

رابعاً :معايير تقييم كفاء ة الرقابة الداخلية :-

تعد أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة إحدى الركائز الأساسية لتحقيق فعالية وكفاءة العمليات وإعداد تقارير وقوائم مالية موثوق فيها وذات جودة عالية تمكن الأطراف الخارجية من الاعتماد عليها والتي يتم إعدادها في ضوء الالتزام بالقوانين والتشريعات المعنية لذلك فإن التطور الاقتصادي يتطلب تطور في الرقابة الداخلية لضمان حسن التعاون والمتابعة بين المستويات الإدارية المختلفة .

ويرى الباحثان أن هناك اهتمام متزايد في الآونة الاخيرة بتقييم الرقابة الداخلية وإعداد التقارير عن فعاليتها في الدول المتقدمة ، كما أن العديد من المنظمات المهنية قد ساهمت بدور فعال ومنها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، والمجمع الكندي للمحاسبين القانونيين فى إعداد معايير خاصة بذلك ، هذا بالإضافة الي أنه توجد قوانين في بعض الدول تلزم المنشآت بإعداد تقارير عن الرقابة الداخلية المطبقة.

- **معايير تقييم مكونات الرقابة الداخلية :**

تتكون معايير تقييم الرقابة الداخلية وفقاً للمعيار الأمريكي (SAS 78) من خمسة معايير مترابطة فيما بينها وهي (أبو العلاء ،2004،ص24)

أ- **معايير البيئة الرقابية** : وهي الأساس لجميع مكونات الرقابة الداخلية الأخري فهى التى تحدد مسار المنظمة ، وتؤثر علي وعي موظفيها بالرقابة .

ب- **معايير تقييم المخاطر** : وهي تحديد وتحليل للمخاطر المتعلقة بتحقيق أهدافها ، وتحديد الكيفية التي يجب أن تدار بها هذه المخاطر .

ج- **معايير الأنشطة الرقابية** : وهي السياسات والإجراءات التي تساعد علي التأكد من أن تعليمات الإدارة يتم تنفيذها بدقة .

خامسا :أهمية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية

تضطلع المصارف بدور هام في النشاط الاقتصادي لأي دولة ، فهي تقوم بتجميع المدخرات من المؤسسات والمنشآت والأفراد ، وتعمل علي استثمارها بما يحقق التقدم الاقتصادي والتنمية ، فالمصارف هي القنوات التي تتجمع لديها الأموال لاستثمارها مما يقتضي الحفاظ علي تلك الأموال؛ لأن معظم موارد المصارف من ودائع يمتلكها آخرون؛ لذلك فإن إدارات المصارف لن تتمكن من تحقيق أهدافها دون وجود الرقابة الداخلية التي تكفل المحافظة علي تدفق الأموال وانسيابها للقطاعات المقترضة دون خلل، واستثمار هذه الأموال بطريقة سليمة، وترجع أهمية الرقابة الداخلية بالمصارف من كونها تتميز عن باقي الوحدات الاقتصادية من حيث أنها تتعامل في الأموال مما يجعلها أكثر عرضة من غيرها للتلاعب والاختلاس، فمن هنا كان لابد من توافر رقابة داخلية فعاله لإدارة المصرف يمكن من تحقيق الأهداف سواء قصيرة أو طويلة

الأجل، وبالتالي ترجع حتمية وجود الرقابة الداخلية في المصارف إلى الأسباب التالية (التعيلب وسعيد، 2005 ،ص 7)

1- إن المصارف تقوم بالعديد من المعاملات من خلال أقسام عديدة فيها ابتداء من الودائع ومروراً بالكمبيالات والاعتمادات ، والجاري المدين ، والتسهيلات الائتمانية ، وما يتبع ذلك من المعاملات المصرفية المختلفة لذلك تبدو الحاجة أكثر إلحاحا لوجود رقابة داخلية فعالة .

2- عدد المتعاملين مع المصارف كبير جداً ، وهذا لم يأت بالصدفة بل هناك ما يسمي بالعميل الدائم (المستقر) ، لذلك كان لزاماً علي المصرف أن يوفر الثقة لهذا العميل بالمحافظة علي سمعة المصرف من خلال إدراك العميل بعدم وجود أي تلاعب أو اختلاس بالمصرف لذلك تبدو الحاجة أكثر إلحاحا لوجود رقابة داخلية فعالة

3- وجود إمكانية التلاعب في العمليات المصرفية خاصة بعد إدخال الميكنة في المصارف، مما أتاح المجال لحدوث تلك التجاوزات لذلك تبدو الحاجة أكثر إلحاحا لوجود رقابة داخلية فعالة

4- علاقة الرقابة الداخلية بسياسيات التوظيف ، حيث تعمل هذه العلاقة على تشجيع الموظف الدقيق والصادق بعمله ، ومعاقبة الموظف المقصر اعتماداً علي تقارير المراجع الداخلي .

5- إن تقارير المراجع الداخلي حول الرقابة الداخلية تعطي العميل الثقة بالمصرف وتضع المساهمين أمام الصورة الواضحة عن سير عمليات المصرف

سادسا :واقع المصارف التجارية الليبية :

إن المصارف التجارية هي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي من خلال دورها الرائد في مسيرة أي نشاط اقتصادي، كما أن موقعها داخل أي اقتصاد هو موقع متميز، وهذا ماجعلها تؤدي دوراً مهماً في اقتصاديات مختلف دول العالم، فهى التي تقود عمليات التنمية الاقتصادية، وتساهم في زيادة الدخل القومي .

وتمثل المصارف التجارية في ليبيا العمود الفقري لهيكل الجهاز المصرفي الليبي ، حيث كانت هذه المصارف هي المصارف الوحيدة علي الساحة الليبية خلال الفترة الزمنية (1970-1992) دون أي منافس خلال هذه الفترة من الزمن، وبهذا فقد تمكنت من نشر وتعميم خدماتها من خلال الفروع التابعة لها، إلا أنها طبعت بطابع المؤسسات الحكومية العامة، نتيجة

لنمط ملكيتها كما أنها أثقلت بالعديد من القيود والضوابط الرقابية (مسعود ، 2003،ص29).

ونتيجة للأحداث والمستجدات على الساحة المحلية والدولية، ومن أجل مواكبتها، أدخلت في بداية التسعينات العديد من الإصلاحات النقدية والمالية من أجل رفع كفاءة وقدرة الاقتصاد الليبي التنافسية ، وتحسين البيئة الاستثمارية، وإبراز دور القطاع العام والخاص، ومن أهم هذه التشريعات القانون رقم (9) لسنة 1992م، الذي سمح للقطاع الخاص بتأسيس المصارف الأهلية والخاصة وقانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993م الذي أحدث العديد من التحسينات التي تحتم على المصارف التجارية ضرورة تطوير خدماتها، واستحداث خدمات جديدة بما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية في ليبيا (مسعود ، 2003،ص31)

دور لجان المراجعة إتجاه الرقابة الداخلية .

لكي تقوم لجنة المراجعة بدورها تجاه الرقابة الداخلية فإنه يجب علي لجنة المراجعة القيام بمراجعة خطة المراجعة الداخلية ومدى ملاءمتها، وكذلك تحليل ما توصل إليه المراجعين الداخليين من نتائج خاصة ما يتعلق بتقييم الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى اجتماع لجنة المراجعة مع كل من المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين باستمرار لمناقشة نقاط القوة والضعف بالرقابة الداخلية و اقتراح الحلول الملاءمة، وبالتالي تقوم لجنة المراجعة بدورها تجاه الرقابة الداخلية من خلال:

ا- الإشراف علي إعداد التقارير المالية :-

وظيفة لجنة المراجعة بالنسبة لإعداد التقارير المالية هي وظيفة إشرافيه ورقابية ، فهي لا تتدخل فى إعداد القوائم المالية أو اتخاذ القرارات الفعلية فيما يخص إعداد هذه القوائم ، ونظراً لأن لجنة المراجعة تعتمد علي المعلومات التي تقدم إليها من الإدارة المالية العليا وموظفي المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين للقيام بمسؤولياتهم، فانه من المهم إن تقوم اللجنة بخلق حوار مفتوح وحر وصريح ومنتظم مع كل من أولئك المشاركين في العمل، ويجب علي المراجعين سواء الداخليين أم الخارجيين أن يقوموا بتسليم لجنة المراجعة تقارير مالية واضحة وصريحة وفي الوقت المحدد ، ومدي مطابقة القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (أبو الجود ،2007،ص 120)

ولذلك أكدت دراسة على أن المهمة الرئيسية للجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية ولذلك يجب أن يضم تشكيل لجان المراجعة كافة التخصصات اللازمة لضمان جودة التقارير والقوائم المالية من خلال الحد من التلاعب في الأرباح لضمان سلامة التقارير و ضمان إن جميع الأمور التي أثارها المراجع الداخلي والخارجي قد تم معالجتها بشكل سليم، أي ان لجنة المراجعة لا تعد التقارير المالية لكن وجودها يعمل على تحسين نوعية التقارير المالية .

ب- دعم استقلالية المراجعين الداخليين :-

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم أجزاء الرقابة الداخلية لذلك تعتمد لجنة المراجعة علي المراجعين الداخليين في دراسة وتقييم الرقابة الداخلية والحصول علي المعلومات الخاصة بالأخطاء والمخالفات المهمة التي ارتكبت في الشركة ، والتعرف علي مدى مسايرة أعمال الشركة للقوانين واللوائح السارية بها ، لذلك يجب أن يتمتع المراجعين الداخليين بالاستقلالية في إنجاز أعمالهم ، حيث يعتبر الاستقلال أحد المعايير المهنية والمهمة للمراجعة (يونس ،1996،ص 285:284)

تأثير تطوير أداء لجنة المراجعة علي الرقابة الداخلية .

تلعب لجنة المراجعة دوراً فعال بالمصارف يتمثل في ضمان سلامة عملية المراجعة والمحافظة علي ثقة مستخدمي القوائم المالية وضمان صحة وحيادية المعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم (لطفى ،1997،ص9) ،بالإضافة لما سبق تقوم لجنة المراجعة بالإشراف علي الرقابة الداخلية ، وفحص مدي التزام الإدارة بدليل العمل بالشركة ، وفحص التغيرات التي تقترحها الإدارة على الأساليب المحاسبية المستخدمة والإشراف على أعمال إعداد التقارير الربع السنوية للشركة(محمد ،2000،ص 28)

فقيام أعضاء لجنة المراجعة بتقييم الرقابة الداخلية بالشركة يمكنهم من إعطاء رأي محايد في نقاط الضعف بها مع اقتراح الحلول البديلة، ولكي تتمكن اللجنة من القيام بذلك يجب على أعضائها مراجعة برامج المراجعة الداخلية للتأكد من مناسبتها ، وأيضاً مراجعة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها بواسطة المراجعين الداخليين ، وخاصة المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية

وتقييم الرقابة الداخلية المطبقة ، بل والأكثر من ذلك يجب على لجنة المراجعة الاجتماع برئيس قسم المراجعة الداخلية وبالمراجع الخارجي بعيداً عن إدارة الشركة بهدف مناقشة اعمال الرقابة الداخلية المطبقة وماهي الحلول البديلة التي يجب علي الشركة الأخذ بها (الصبان وسليمان ،2005/2004 ص 338)

الدراسة الميدانية:

أولا :مجتمع الدراسة الميدانية :

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية وعددها (14) مصرفاً ، وقد تم الحصول علي هذه المعلومات من خلال زيارة ميدانية لإدارة الرقابة علي المصارف (مصرف ليبيا المركزي)

ثانيا :تجميع البيانات ووسائل الحصول عليها :

تم الاعتماد على قائمة استقصاء لجمع بيانات الدراسة الميدانية ،و قد تم تقسيم قائمة الاستقصاء إلى قسمين كالتالي:

1-القسم الأول: يشمل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة (المصرف – المركز الوظيفى – المؤهل العلمى – التخصص – عدد سنوات الخبرة).

2- القسم الثاني: ويتمثل في مجموعة من الاسئلة عن رأي عينة الدراسة عن أهمية تشكيل لجان مراجعة فى المصارف التجارية الليبية ، و أسئلة عن تأثير تطوير لجان المراجعة على نظم الرقابة الداخلية فى المصارف التجارية الليبية

وقد تم توزيع قائمة الاستقصاء على مجتمع الدراسة المتمثل في (14) مصرف ، حيث وزعت (5) قوائم على ستة أشخاص فى كل مصرف من مجتمع الدراسة هم (مدير العام – مساعد المدير العام – رئيس قسم المحاسبة – رئيس قسم المراجعة الداخلية –رئيس قسم التفتيش والمتابعة بالإدارات العامة)

وبذلك يكون قد تم توزيع عدد (72) قائمة استقصاء على (12) مصرف ، فحين تم تجميع عدد (61) قائمة استقصاء فقط جميعها صالحة للتحليل ، وبذلك تكون نسبة الردود حوالي 85% ، وهي نسبة كافية للتحليل في مثل هذه الدراسات .

جدول رقم (1) عدد قوائم الاستقصاء التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

	قائمة الاستقصاءات الموزعة	قائمة الاستقصاءات المفقودة	قائمة الاستقصاءات المستلمة	قائمة الاستقصاءات الصالحة للتحليل
العدد	72	11	61	61
النسبة	% 100	% 15	% 85	% 85

ويتضح من الجدول (1) أن نسبة قوائم الاستقصاء الصالحة للتحليل هي 85 % من العدد الكلي وتعبر نسبة مقبولة.

ثالثا :خصائص عينة الدراسة :

يقوم الباحثان بتحديد خصائص عينة الدراسة التي تم الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة الميدانية كما يلي:

1-توصيف عينة الدراسة وفقاً للمصرف :

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب المصرف

المصرف	العدد	النسبة المئوية(%)
الصحاري	5	8.2
الوحدة	4	6.6
التجاري الوطني	5	8.2
الجمهورية	4	6.6
المتوسط	5	8.2
الإجماع العربي	5	8.2
التجاري العربي	5	8.2
المتحدة للتجارة والاستثمار	5	8.2
التجارة والتنمية	6	9.8
السرايا للتجارة والاستثمار	6	9.8
الأمان للتجارة والاستثمار	5	8.2
شمال أفريقيا	6	9.8
المجموع	61	%100

2-توصيف عينة الدراسة وفقا للمركز الوظيفي :

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفقا للمركز الوظيفي

	العدد	النسبة المئوية(%)
رئيس قسم التفتيش والمتابعة	12	19.7
رئيس قسم المراجعة الداخلية	12	19.7
رئيس وحدة الامتثال	12	19.7
رئيس قسم المحاسبة	12	19.7
مساعد المدير العام	10	16.4
المدير العام	3	4.9
المجموع الكلى	61	%100

3- توصيف عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية(%)
دكتوراه	2	3.3
ماجستير	8	13.1
بكالوريوس	40	65.6
دبلوم عالي	10	16.4
دبلوم متوسط	1	1.6
المجموع الكلى	61	%100

4- توصيف عينة الدراسة وفقاً للتخصص:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفقا للتخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية(%)
محاسبه	47	77.0
تمويل ومصارف	3	4.9
إدارة اعمال	9	14.8
أقتصاد	2	3.3
المجموع الكلى	61	%100

5- توصيف عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة :

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية(%)
أقل من 5سنوات	8	13.1
من 5 سنوات - من 10 سنوات	13	21.3
من 10- اقل من 15 سنة	14	22.9
من 15سنة فأكثر	26	42.6
المجموع الكلى	61	%100

رابعا: اختباري الصدق والثبات Validity and Reliability

قامت الباحثة باختبار ثبات وصدق المقاييس على النحو التالي:

تم إجراء اختبار الثبات للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج من خلال الاعتماد على معامل الثبات ألفا كرونباخ، واعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي توصلت الباحثة إلي أن جميع قيم معاملات الثبات لجميع المتغيرات قيم مقبولة، حيث أن قيم معامل ألفا المقبولة لابد أن تزيد عن 0,6.

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن قائمة الاستقصاء تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وكانت جميعها قيم مقبولة، وبالتالي يمكن الاعتماد على القائمة لقياس ما أعدت من أجله، كما هو موضح في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7): معاملي الثبات والصدق لقائمة استقصاء الدراسة.

بيـــــــــان	قيمة معامل ألفا	معامل الصدق
1. أهمية لجنة المراجعة	0,863	0,814
2. تأثير تطوير لجنة المراجعة على الرقابة الداخلية	0,735	0,857

خامسا :-تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة :

تتناول الباحثة فيما يلى تحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة قائمة الاستقصاء ، وذلك لأختبار فروض الدراسة وقد تم تقسيمها الي مايلي:

❖ **تحليل البيانات المتعلقة بالفرض الأول :**

يوضح الجدول التالى رقم (8) التوزيع التكراري النسبي لإجابات عينة الدراسة حول العبارة المتعلقة بأهمية وجود لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية ، بالاضافة إلى الوسيط ونتائج اختبار ولكوكسن حول درجة موافقة عينة الدراسة على أهمية وجود لجان المراجعة بالمصارف التجارية .

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة والوسيط ونتائج اختبار ولكوكسن حول أهمية وجود لجان المراجعة في المصارف التجارية

رقم	العبارة	غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		اختبار ولكوكسن	الوسيط
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
1	إن كبـــرحجم المصـــارف وتنـــوع وتضاعف عملياتها وخدماتها وانتشار فروعها وتوجهها نحو الخصخصة يتطلب تشكيل لجان المراجعة بها .	0	0.0	0	0.0	0	0.0	29	47.5	32	52.5	1891.0	5
2	وجود لجنة المراجعة بالمصارف يؤدي إلى تقليل وجود الأخطاء والغش والتلاعب التي تحدث بالمصرف	0	0.0	0	0.0	1	1.6	28	45.9	32	52.5	1876.0	5
3	وجود لجنة المراجعة بالمصرف يسهم فى تدعيم استقلالية الداخلي	0	0.0	0	0.0	3	4.9	32	52.5	26	42.6	1837.0	4
4	وجود لجنة المراجعة بالمصرف يدعم من استقلالية المراجع الخارجي	1	1.6	3	4.9	7	11.5	33	54.1	17	27.9	1535.0	4
5	وجود لجنة المراجعة بالمصرف يعمل على تحقيق التعاون بين كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي	1	1.6	2	3.3	8	13.1	40	65.6	10	16.4	1525.0	4
6	يؤدي وجود لجنة المراجعة بالمصرف إلى مساعدة مجلس الإدارة في أتخاذ قرارات سليمة.	0	0.0	1	1.6	4	6.6	34	55.7	22	36.1	1763.0	4
7	وجود لجنة المراجعة بالمصرف يؤدي إلى زيادة جودة وإحكام الرقابة الداخلية.	0	0.0	0	0.0	3	4.9	32	52.5	26	42.6	1837.0	4
8	وجود لجنة المراجعة يؤدي إلى تقوية وتحسين خطوط الاتصال بين المراجعين والإدارة العليا.	0	0,0	0	0.0	4	6.6	38	62.3	19	31.1	1805.0	4
9	وجود لجنة المراجعة بالمصرف يساعد مجلس الإدارة على أداء وظائفه بكفاءة	0	0.0	0	0.0	4	6.6	32	52.5	25	41.0	1817.0	4
10	وجود لجنة المراجعة بالمصرف يؤدي إلى أرتفاع مستوى جودة التقارير المالية	0	0.0	0	0.0	3	4.9	29	47.5	29	47.5	1841.5	4
11	وجود لجنة المراجعة بالمصرف يوفر الحماية لمستخدمي القوائم المالية	0	0.0	0	0.0	4	6.6	34	55.7	23	37.7	1813.0	4

جدول رقم (9) نتائج اختبارT لمتوسط درجة إجابة عينة الدراسة حول أهمية تشكيل لجان المراجعة بالمصارف التجارية

المتوسط	الانحراف المعياري	95%فترة ثقة المتوسط		الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	Tاختبار	القرار
		الحد الأدنى	الحد الأعلى				
4.30	0.31	4.22	4.38	المتوسط = 3.5	المتوسط >3.5	20.40	ارتفاع أهمية وجود لجان المراجعة بالمصارف التجارية

ويتضح من الجدول رقم(9) أن متوسط إجابة عينة الدراسة حول أهمية وجود لجان المراجعة بالمصارف التجارية يساوي 4.30 بانحراف معياري 0.31 ، وأن 95% فترة ثقة لمتوسط إجابة عينة الدراسة حول أهمية وجود لجان المراجعة بالمصارف التجارية يتراوح بين (4.22-4.38) ، كما تم استخدم اختبار T ، حيث بلغت قيمة T المحسوبة 20.40 وهي أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 وأن متوسط درجة إجابة عينة الدراسة حول أهمية وجود لجان المراجعة بالمصارف التجارية عالية (أكبر من 3.5) مما يشير إلى ارتفاع أهمية وجود لجان المراجعة بالمصارف التجارية ، ومن خلال نتائج التحليلات السابقة (التوزيع التكراري ، والوسيط ، واختبار ولكوكسن ، واختبار T) يتضح أن هناك أهمية كبيرة لوجود لجان المراجعة بالمصارف التجارية ، وعليه يتم قبول الفرض البديل الأول .

جدول رقم(10) التوزيع التكراري والنسبي لإجابات عينة الدراسة ونتائج اختبار ولكوكسن حول تطوير لجان المراجعة في المصارف وأثره علي الرقابة الداخلية

رقم	العبارة	غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما	اختبار ولكوكسن	الوسيط	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
1	إن تكوين لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتمتعون بالحياد والموضوعية يؤثر على الرقابة الداخلية الموجودة بالمصارف.	0	0.0	2	3.3	3	4.9	23	37.7	33	54.1	1762.5	5
2	أن توافر عنصر الخبرة المحاسبية والمالية المتخصصة فى لأعضاء لجان المراجعة يعتبر من المقومات الأساسية في مجال التقويم الكفء للرقابة الداخلية بالمصرف.	0	0.0	0	0.0	0	0.0	21	34.4	40	65.6	1891.0	5
3	يؤثر عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام المالي على الرقابة الداخلية بالمصارف	0	0.0	0	0.0	3	4.9	30	49.2	28	45.9	1840.0	4
4	تعتمد لجنة المراجعة على المراجعين الداخليين في تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها الرقابة الداخلية بالمصرف.	0	0.0	0	0.0	10	16.4	32	52.5	19	31.1	1676.0	4
5	تقوم لجنة المراجعة بالإجتماع مع مدير إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي بعيداً عن الإدارة بهدف مناقشة أوجه القصور التي تعاني منها الرقابة الداخلية بالمصرف.	0	0.0	3	4.9	10	16.4	26	42.6	22	36.1	1559.0	4
6	تقوم لجنة المراجعة بتدعيم جودة أداء المراجعة الداخلية ودعم استقلاليتها ، مما يزيد من فعالية الرقابة الداخلية بالمصرف .	0	0.0	0	0.0	6	9.8	37	60.7	18	29.5	1759.0	4
7	الإتصال بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية أثناء تخطيط عملية المراجعة يساعد على وضع خطة ملائمة لأهداف المصرف ، مما يؤثر علي الرقابة الداخلية بالمصرف .	0	0.0	1	1.6	7	11.5	36	59.0	17	27.9	1684.5	4
8	تقوم لجنة المراجعة بفحص لائحة المراجعة الداخلية والموافقة عليها وهذا يؤثر على الرقابة الداخلية بالمصرف .	0	0.0	0	0.0	7	11.5	32	52.5	22	36.1	1751.0	4
9	الإلمام بمجموعة متغيرات جودة أداء لجان المراجعة ، يساعد في فعالية الرقابة الداخلية بالمصرف .	0	0.0	0	0.0	5	8.2	35	57.4	21	34.4	1788.5	4
10	إلمام لجنة المراجعة بمتغيرات ومعايير تقويم أداء الرقابة الداخلية يساعد في تقديم التوصيات اللازمة للإدارة العليا ، لمعالجة أوجه الضعف والقصور التي تعاني منها الرقابة الداخلية بالمصرف .	0	0.0	0	0.0	4	6.6	31	50.8	26	42.6	1819.0	4
11	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من الالتزام بتطبيق اللوائح والقوانين بالمصرف ، مما يؤثر علي عمل الرقابة الداخلية بالمصرف .	0	0.0	1	1.6	1	1.6	31	50.8	28	45.9	1827.5	4
12	قيام لجنة المراجعة بفحص القوائم والتقارير المالية السنوية يساهم في تطبيق الرقابة الداخلية بكفاءة بالمصرف.	0	0.0	1	1.6	1	1.6	33	54.1	26	42.6	1825.5	4

ومن خلال بيانات الجدول (10) الخاصة بوسيط إجابات المشاركين في الدراسة حول أثر تطوير لجان المراجعة في المصارف علي الرقابة الداخلية والتى تبين أنه مرتفع ، بالاضافة إلى نتائج اختبار ولكوكسن حول درجة الموافقة على أثر تطوير لجان المراجعة بالمصارف على الرقابة الداخلية ، حيث تبين من أختبار ولكوكسن أن نسبة المعنوية لجميع المشاركين في الدراسة أقل من 0.05،مما يشير إلى ارتفاع درجة الموافقة على وجود تأثير لتطوير لجان المراجعة بالمصارف على الرقابة الداخلية

- **أختبار الفرض الثانى :**

وقد تم تقسيمه إلى :

فرض عدم : لا يوجد تأثير لتطوير لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية علي الرقابة الداخلية .

فرض بديل : يوجد تأثير لتطوير لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية علي الرقابة الداخلية .

وقد تم إجراء اختبار T لاختبار الفرض الثانى ،ويوضح الجدول (11) نتائج اختبار الفرض الاول والتى كانت كالتالى.

جدول رقم (11) نتائج اختبارT لمتوسط درجة إجابة عينة الدراسة حول تطوير لجان المراجعة بالمصارف وأثره على الرقابة الداخلية

المتوسط	الانحراف المعياري	95%فترة ثقةللمتوسط		الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	اختبار T	القرار
		الحد الأدني	الحد الأعلى				
4.31	0.33	4.23	4.40	المتوسط 3.5=	المتوسط > 3.5	18.98	ارتفاع تأثير تطوير لجان المراجعة علي الرقابة الداخلية

ومن بيانات الجدول رقم (11) يتضح أن متوسط إجابة العينة حول تأثير تطوير لجان المراجعة بالمصارف على الرقابة الداخلية يساوي 4.31 بانحراف معياري 0.33 وأن 95% فترة ثقة لمتوسط إجابة عينة الدراسة حول تأثير تطوير لجان المراجعة بالمصارف على الرقابة الداخلية يتراوح بين (4.23–4.40) ، وقد تم استخدام اختبار **T** حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة

18.98 وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 والتى تساوي 1.64 ، مما يشير الى قبول الفرض البديل الثانى ،كما بلغ متوسط درجة إجابة عينة الدراسة حول تأثير تطوير لجان المراجعة في المصارف على الرقابة الداخلية بالمصرف عالية (اكبر من 3.5) وهذا يشير الى ارتفاع تأثير تطوير لجان المراجعة بالمصارف علي الرقابة الداخلية .

ومن خلال نتائج التحليلات السابقة (التوزيع التكراري ، والوسيط ، واختبار ولكوكسن ، واختبار T) يتضح أرتفاع تأثير تطوير لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية علي الرقابة الداخلية ، وعليه يتم قبول الفرض البديل الثاني .

أولا :النتائج

من أهم النتائج التى تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة بشقيها النظرى والتطبيقى مايلى :-

1- على الرغم من أهمية موضوع تطوير لجان المراجعة، إلا أنه لم يلق الاهتمام الكافي إلى الآن فى البيئة الليبية ، بالرغم من قيام العديد من دول العالم بإلزام الشركات بتكوينها، فالكثير من الشركات ترى أن تكوين لجنة المراجعة مجرد استيفاء للمتطلبات القانونية، ومن ثم فقد أصبح من الضروري العمل على توجيه أنظار القائمين على أمر تلك الشركات بمدى أهمية وضرورة تفعيل لجان المراجعة.

2- يتمثل الهدف الرئيسى من تكوين لجان المراجعة فى تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية والإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية فهى تعمل على الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل و دعم مجلس الإدارة.

3- لجنة المراجعة تعمل على التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التى تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجى.

4- لكى تتكمن لجنة المراجعة من القيام بالمهام المنوطة بها يجب أن يراعى أن يضم تشكيل لجان المراجعة كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية ، فتوافر عنصر الخبرة المحاسبية والمالية المتخصصة يساهم في تطوير لجان المراجعة مما يزيد من فعالية الرقابة الداخلية .

5- توجد أهمية كبيرة لوجود لجان المراجعة بالشركات المساهمة بشكل عام وخاصة بالمصارف التجارية ، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للجنة المراجعة والتى أكد عليها كتيب إرشادات الحكم المؤسسي ، ودليل الحوكمة للمصارف العاملة في ليبيا ، إلا أن هناك بعض المصارف لم تأخذ هذه الأهمية بعين الاعتبار

6- لضمان استقلال لجنة المراجعة يجب أن يتم تكوينها من أعضاء غير تنفيذيين يتمتعون بالاستقلال والموضوعية ،بالإضافة الى ضرورة دعم لجنة المراجعة لاستقلال المراجع الداخلى فهى تعتمد عليه في تحديد نقاط الضعف التى تعانى منها الرقابة الداخلية فهو يمثل حلقة الوصل بين لجنة المراجعة والرقابة الداخلية وبالتالى استقلاله جزء من استقلال لجنة المراجعة

7- إن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعد إحدى مسؤوليات مجلس الإدارة ونظرا لان لجنة المراجعة الداخلية هي إحدى اللجان المنبثقة عنه يتضح دورها الرئيسي في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفعالية ، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل نظام الرقابة الداخلية .

8- أوضحت نتائج التحليل الوصفى للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة أجماع معظم آراء المشاركين في الدراسة على أن تطوير ووجود لجان مراجعة بالمصارف يعمل على تقليل وجود الأخطاء والغش والتلاعب التي تحدث بالمصرف.

ثانياً : التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة تقترح الباحثة التوصيات التالية :

1- ضرورة وضع معايير عامة عند إختيار وتعيين أعضاء لجنة المراجعة لضمان أنهم يمتلكون الخبرة الكافية فى مجال الصناعة والمال والإستثمار ومجال المراجعة، و أن يتسم رئيس اللجنة بالشخصية القيادية حتى يستطيع ممارسة مهامه بصورة فعالة.

2- على المصارف التجارية التي لم تأخذ بعين الاعتبار أهمية لجان المراجعة أن تلتزم بما جاء به كتيب إرشادات الحكم المؤسسي، ودليل الحوكمة للمصارف العاملة في ليبيا، بشأن تشكيل لجنة المراجعة نظراً للمنافع التي تحققها لجان المراجعة وخاصة علاقتها بالرقابة الداخلية، مع ضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعى لدى المساهمين

والمستثمرين بإبراز دور لجان المراجعة فى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجموع المستفيدين.

3. ضرورة العمل على إعادة بناء البنية الاساسية للرقابة الداخلية وفقاً للمعايير العالمية الحديثة، والاهتمام بالمراجعين الداخليين، باعتبارهم أهم أجزاء الرقابة الداخلية وذلك بإقامة دورات تدريبية في مجال عملهم واطلاعهم على أحدث معايير المراجعة الداخلية لكي يستطيع تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها الرقابة الداخلية .

4- ضرورة إصدار تشريع ملزم لشركات المساهمة بإعداد تقرير بنتائج عمل لجان المراجعة على أن ينشر مع التقارير السنوية والدورية للشركات مع مراعاة ضرورة إفصاح تقرير لجنة المراجعة عن أنشتطتها التى يمكن أن تساهم بها فى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية.

5- ضرورة أن تصدر جهات الرقابة والإشراف علي القطاع المصرفي الليبي تشريعات أو تعليمات تلتزم بها البنوك التجارية الليبية وذلك من اجل تحسين موثوقية القوائم الليبية الصادرة عن تلك البنوك.

6- ضرورة العمل على تفعيل كل ملاحظات ومقترحات لجنة المراجعة والتى ترد فى تقريرها خاصة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، والعمل على تفعيل العلاقة بين لجنة الماجعة وكلا من المراجع الداخلى والمراجع الخارجى وتبادل المعلومات فيما بينهم.

قائمة المراجع

1- الدهراوى ،كمال الدين مصطفي وسرايا ،محمد السيد ، "دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة " ، المكتب الجامعى الحديث - الإسكندرية ، 2006

2- لطفى ، أمين السيد أحمد ، "المراجعة باستخدام التحليل الكمى ونظم دعم القرار " مكتبة الاكاديمية ،القاهرة ، 1998 .

3- عبد الله ، خالد أمين ،" علم تدقيق الحسابات ،الناحية النظرية "، دار وائل للنشر - عمان ، 2000.

4- الصحن ،عبد الفتاح والسريا ،محمد السيد ، " الرقابة والمراجعة الداخلية "،الدار الجامعية- الإسكندرية ، 1998.

5- خشارمة ، حسين علي ، " أثر استخدام الحاسوب علي أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية ، دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، 2001.

6-أبو العلاء ،محمد إبراهيم المرسي ، " دراسة تحليلية لنظام الرقابة الداخلية بالبنوك بهدف تحسين كفاءة المراجعة الخارجية – دراسة ميدانية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، 2004.

7-التعليب ، محمد مسعود خليفة وسعيد ،عبد الله أحمد ،" دليل الرقابة للمراجعين : نموذج مقترح لتقييم الرقابة الداخلية بالمصارف - دراسة اختبارية بالتطبيق علي مصرف الجمهورية الإدارة والفروع "، المؤتمر الأول للرقابة الداخلية الواقع والآفاق في الفترة من 22-24/ 2 /2005 ، أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا.

8- مسعود ، مصطفى عبد السلام ، " المصارف التجارية الليبية العامة الواقع والمتوقع "، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 277، كانون الأول – ديسمبر ، 2003.

9- أقدارة ، فرحات عمر ، " تطوير وإعادة هيكلة المصارف التجارية الليبية ، النشرة الاقتصادية ، مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء " ، 2005.

10- أبو الجود ، سوسن عبد الفتاح محمد ، " دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين

11- يونس ، فايزة محمود علي ، " لجان المراجعة ودورها في تدعيم استقلال المراجع الداخلي بالشركات المساهمة في مصر – دراسة ميدانية استطلاعية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة – جامعة المنصورة ، المجلد العشرون ، العدد الاول ، 1996.شمس ، العدد الثاني ،2007.

12- محمد ،الفيومي محمد ، " قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة " ، الدار الجامعية - الإسكندرية ، 2000.

13-الصبان ، محمد سمير وسليمان ،محمد مصطفي ،" الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات " ،الدار الجامعية – الإسكندرية، 2005/2004.

14-الجندى ،تامر يوسف ، " تقييم فاعلية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات " ، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية التجارة – جامعة حلوان ، 2009.

15-خلاط ، صالح ميلود ومصلى ،عبد الحكيم محمد ،" دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية" ، المجلة الجامعة ،كلية الاقتصاد ،المجلد الاول، 2014.